



التداعيات العسكرية المحتملة لإدراج الحوثيين في قائمة الإرهاب الأمريكية

د. علي الذهب

WWW.MOKHACENTER.ORG

✉ INFO@MOKHACENTER.ORG

🌐 @MOKHACENTER





الانعكاسات المحتملة لإدراج الحوثيين في قائمة الإرهاب الأمريكية

علي الذهب

المقدمة:

خلال الفترة بين (17 يناير - 3 فبراير 2022م)، تعرّضت إمارتا أبو ظبي ودبي، في الإمارات العربية المتحدة، لأربع هجمات متباعدة، نُسبت الثلاث الأولى إلى جماعة الحوثي، في اليمن، التي سارعت -عقب كلّ هجمة- إلى تبني مسؤولية ذلك، ومتوعدة بشن مزيدٍ من الهجمات، ليس ذلك فحسب، بل رافقها هجمات أخرى، ولكن بوتيرة أقل على مدن سعودية، ومناطق يمنية خاضعة للحكومة المعترف بها دوليًا، مثل: مأرب، ولحج، وشبوة. أمّا الهجمة الرابعة فقد تبنتها ألوية "الوعد الحق"، وهي جماعة أو واجهة يكتنفها الكثير من الغموض¹.

أحدثت الهجمات الأولى ارتدادات سريعة وعديدة، كان أولها تصريح الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في 19 يناير 2022م، بأنّ إدارته بصدد دراسة إعادة تصنيف جماعة الحوثي منظمة "إرهابية" أجنبية، الذي ألغته إدارة بايدن نفسها، في فبراير 2021م². وبعد أيام قليلة من الهجوم الأول قالت الخارجية الأمريكية: إنّها تجري مشاورات مع حلفائها في هذا الشأن، وفي محاسبة أعضاء هذه الجماعة على أعمالهم. وقد أعاد هذا التحوّل الجدول بشأن التداعيات المختلفة لإعادة واشنطن تصنيف جماعة الحوثي منظمة "إرهابية" أجنبية، ومن ذلك التداعيات على المشهد العسكري اليمني، التي تركز عليها هذه الورقة.

1. تزعم هذه الجماعة، عبر وسائلها الإعلامية المحدودة، أنّها في العراق، لكن ظهورها الإعلامي المتباعد زمنيًا، منذ ظهورها عام 2021م، يشي بأنها واجهة إعلامية لتحمل مسؤولية الهجمات التي تُشنها جماعة الحوثي على الإمارات والسعودية. للمزيد، انظر: كريستين سميث وآخرون، لمحة عامة عن ألوية الوعد الحق، معهد واشنطن، في: 2021/4/1م، متوفر على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3ojYtXu>

تاريخ الاطلاع: 2022/2/2م.

2. انظر:

Biden says administration mulling re-designating Yemen's Houthis a terrorist group, Reuters, 20/1/2022, accessed on 2/2/2022, at:

<https://reut.rs/3uqeA9Q>

خلفيات تصنيف وإعادة تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية:



وفقاً للأمر التنفيذي (13224)، الصادر في عهد الرئيس الأمريكي، جورج دبليو بوش، في سبتمبر 2001م، ولقانون الهجرة والجنسية لعام 1952م، وتعديلاته لعام 1965م؛ قرّرت إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، أواسط يناير 2021م، إدراج جماعة الحوثي ضمن قوائم المنظمات الإرهابية الخارجية،

مبرّرة ذلك بأنّه استجابة لما تثيره الجماعة من شواغل أمنيّة، إرهابيّة، عالمية. وعقب ذلك أُدرج كلّ من: عبدالملك بدر الدين الحوثي، وأخيه (عبدالخالق بدر الدين الحوثي)، وعبدالله يحيى الحاكم (أبو علي الحاكم)، في قائمة الإرهابيين الدوليين؛ لارتباطهم بأفعال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، وفقاً للأمر التنفيذي (13611)، الصادر في مايو 2012م، خلال ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق، باراك أوباما، المتعلّق بحالة الطوارئ الوطنية، والذي يتضمن معاقبة الأطراف أو الأفراد الذين يهدّدون السلام في اليمن.

كان مقرّراً دخول هذه الإجراءات حيّز التنفيذ، في 19 فبراير 2021م، إلّا أنّ إدارة بايدن ألغت الشّق الأوّل منها، قبل حلول ذلك بثلاثة أيام، أي في 16 فبراير 2021م، وأكّدت مجدّداً على استمرارها في مراقبة مناشط جماعة الحوثي وقادتها، والسعي لتحديد أهداف أخرى لإخضاعها لطائلة العقوبات، خصوصاً الذين يقفون وراء هجمات الزوارق المتفجّرة التي تستهدف الشحن التجاري في البحر الأحمر، وهجمات الصواريخ والطائرات غير المأهولة التي تستهدف المملكة العربية السعودية³.



3. انظر:

لعل ممّا يشير إلى مضي واشنطن في هذه السياسة، قيام وزارة الخزانة الأمريكية، في 2 مارس 2021م، بإدراج القياديين الحوثيين منصور أحمد الصعدي (رئيس أركان القوات البحرية والدفاع الساحلي)، وأحمد علي أحسن الحمزي (قائد القوات الجوية والدفاع الجوي)، في قائمة الإرهابيين الدوليين، وفقاً للأمر التنفيذي (13611)، وبررت هذا الإجراء، بوقوف الرجلين وراء الهجمات التي يتضرّر منها اليمنيون، والدول المجاورة لليمن، والناقلات التجارية في أعالي البحار⁴. في إشارة إلى الهجمات التي تنفذها جماعة الحوثي، محلياً وخارجياً، بالصواريخ الباليستية، وبالطائرات والزوارق الانفجارية، غير المأهولة؛ حيث جاء هذا الإجراء إثر تعرّض السعودية ومصالحها البحرية لسلسلة من هذه الهجمات

4. انظر:

U.S. Department of the Treasury, "Treasury Sanctions Key Military Leaders of the Ansarallah Militia in Yemen, 2/3/2021, accessed on 3/2/2022, at:

<https://bit.ly/3okOzVG>

دوافع إعادة تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية:



جادل الكثير بشأن دوافع بایدن لإلغاء تصنيف جماعة الحوثي منظمة "إرهابية" أجنبية، عقب تسلمه السلطة، وخلصوا إلى أنّ قناعته ارتكزت على ما أثير من جدل بشأن الوضع الإنساني المزري في اليمن، ووصف الأزمة الإنسانية

فيه بالأكثر سوءًا في العالم، وأنّ إدراج الجماعة في قوائم الإرهاب من شأنه تعقيد دخول الغذاء والوقود إلى البلاد، مع ما يشكّله ذلك من إعاقة للمساعي الدبلوماسية الرامية لحلّ الأزمة، في ظلّ إخفاق الحسم العسكري. وعزّز البعض ذلك، بإجازة وزارة الخزانة الأمريكية، في 25 يناير 2021م، استمرار إجراء المعاملات مع جماعة الحوثي، حتّى 26 فبراير 2021م، كان لضمان تدفق المساعدات الإنسانية إلى اليمن، وطمأنة الجهات ذات الصلة⁵.



بعد ما يقرب من عام على صدور قرار الإلغاء لم يتغيّر شيء إلى الأفضل، إنسانياً، وسياسياً، وعسكرياً؛ بحيث تظلّ قناعة إدارة بایدن على حالها. فالوضع الإنساني يسوء أكثر في مناطق سيطرة جماعة الحوثي؛ إذ "لا تزال هناك عقبات عديدة أمام إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية"⁶.

5. انظر: عبدالحמיד أبو العلا، تداعيات التصعيد: هل تعيد واشنطن تقييم قرار رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، في: 2021/3/2م، متوفر على الرابط التالي:

<https://bit.ly/3s6kURf>

تاريخ الاطلاع: 2022/2/1م.

6. التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2140 (2014م)، مجلس الأمن، يناير 2022م: ص53.

لذلك ثمة محللون أمريكيون يرون أنَّ بقاء الحسابات المتعلقة بالتداعيات الإنسانية، عائقاً أمام تصنيف الجماعة منظمة "إرهابية"، ليس عملياً؛ إذ ليس محالاً الفصل بين المشكلات الناشئة عن هذا التصنيف وبين وصول المساعدات الإنسانية.⁷ ولم يشكّل إلغاء التصنيف دافعاً لعملية السلام، بل ازداد تصعيد جماعة الحوثي، محلياً وإقليمياً، إلى الحد الذي أوشكت فيه إحكام سيطرتها على محافظات مأرب وشبوة، لولا التدخل الفاعل لـ "التحالف العربي"، بعملياته الجوية، وتصعيد العمليات على الأرض في هاتين المحافظتين، خلال الفترة (يناير- فبراير 2022م)، ما أدّى إلى تراجع التهديدات الحوثية عليهما، وفي الوقت ذاته انتقلت هذه التهديدات -جواً- إلى المدن الإماراتية والسعودية، عبر هجمات الطائرات غير المأهولة والصواريخ الباليستية، سواء كان مصدرها الحوثيين، أم حلفاءهم من الجماعات العنيفة في الإقليم.⁸

شكّلت الدبلوماسية الإماراتية، في واشنطن، والأمم المتحدة، أحد الدوافع الأبرز لمراجعة إدارة بايدن قرارها إلغاء تصنيف جماعة الحوثي منظمة "إرهابية"، وتجلّى ذلك في النشاط الواسع لسفير الإمارات لدى واشنطن، يوسف العتيبة.

7. دينس روس، تحذير ضروري للمتمردين في اليمن ولحلفاء الولايات المتحدة وأعدائها على السواء، في: 2022/1/24م، متوفر على الرابط التالي:

<https://bit.ly/34rOg48>

تاريخ الاطلاع: 2022/2/1م.

8. كانت أبرز آخر وقائع تهديدات جماعة الحوثي على الشحن البحري، اختطاف سفينة شحن تحمل العلم الإماراتي، ويطلق عليها اسم «روابي»، وذلك قبالة سواحل الحديدة، في 3 يناير 2022م، وللوقوف على هذه الحادثة، انظر:

UAE-Flagged Ro-Ro Seized by Houthi Rebels off Yemen, The Maritime Executive, 1/3/2022, accessed on, 3/1/2022, at:

<https://bit.ly/3lrXLzl>

وإزاء ما مثَّله هجمات جماعة الحوثي من تهديد لمصالح الولايات المتحدة، ولأحد أبرز حلفائها في الخليج، فقد فسّر اشتراك القوات الأمريكية المتمركزة في قاعدة الظفرة الجوية، جنوبي أبو ظبي، في التصدي لهذه الهجمات بأنّه انخراط فعلي لواشنطن في الأزمة اليمنية⁹. وهذا ما يفسّر تصريحات الإدارة الأمريكية، بشأن إعادة تقويم سياساتها الرّاهنة، تجاه جماعة الحوثي.

الانعكاسات العسكرية الداخلية:

يفرض تصنيف الولايات المتحدة، جماعة الحوثي منظمة "إرهابية"، قيوداً سياسية تعزلها عن بقيّة أطراف الصراع، والدول المنخرطة في مكافحة عمليات الإرهاب، فضلاً عن تحويلها إلى هدف مشروع يمكن التعامل معه بكافة أشكال المواجهة الناعمة والخشنة، ومن ذلك المواجهة العسكرية، ما يعني فتح آفاق الصراع المسلح مع الجماعة دون تحفّظ، عدا ما يبديه التحالف -نفسه- من تحفّظ إزاء من يقود العمليات على الأرض، في جانب الحكومة المعترف بها دولياً، إلّا أنّه بدأ في تجاوز هذا العائق، من خلال إعادة التموضع العسكري والأمني والسياسي، في محافظة شبوة، لمصلحة القوى الموالية له مطلقاً، وربما نشهد مثل ذلك في مأرب مستقبلاً.

ويعتمد تطوّر الصراع المسلح في اليمن، جرّاء هذا الأجراء، على جدية الولايات المتحدة وحلفائها، بمن فيهم أطراف التحالف، على التنفيذ الصّارم لأحكام قرار التصنيف، خصوصاً ما يتعلّق بالموارد التي توظّفها الجماعة في دعم قدراتها العسكرية التقليدية، وحصولها على التقنيات الخاصة بالصواريخ الباليستية، والطائرات غير المأهولة.

9. دينس.

وفي هذا الصدد ستلجأ جماعة الحوثي -كعادتها- إلى تحميل القطاعات التجارية والصناعية، بل والمواطنين، التزامات مالية مضاعفة، فوق ما هو قائم، لمواجهة ذلك؛ ما يعني أن تأثر الجماعة في هذا الجانب سيكون محدوداً، إضافة إلى دور عوامل أخرى تتعلق بالاختلالات المرصودة داخل الكيانات السياسية والعسكرية في الحكومة المعترف بها دولياً، والتي كان من مظاهرها -حسب تقارير فريق خبراء مجلس الأمن- استمرار تسرّب الأسلحة، من خلال هذه الكيانات، إلى جماعة الحوثي¹⁰. ولا نغفل -كذلك- دور جماعات الاتجار غير المشروع في الأسلحة، التي تعمل على تغذية جماعة الحوثي بالأسلحة، عبر مناطق سيطرة هذه الحكومة، مُستغلةً العديد من الاختلالات الأمنية، التي تجسّد أحد مظاهر الفساد.



في المجال البحري، لا تزال عمليات التفتيش التي ينفذها التحالف، على السفن التجارية التي تطلب الرّسو في موانئ الحديدة، محدودة الأثر في الحد من عمليات تهريب الأسلحة إلى جماعة الحوثي.

لذلك، سيدفع التصنيف الأمريكي لجماعة الحوثي منظّمة إرهابية سفن البحرية الأمريكية، وسفن حلفائها، لمضاعفة عمليّاتها الاعتراضية إزاء السفن المشتبه بملوئها في عمليات التهريب؛ وهذا من شأنه التضيق على مصادر تسليح جماعة الحوثي، وإضعاف تهديداتها، محلياً وخارجياً.

10. التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2140 (2014م)، مجلس الأمن، يناير 2021م: ص 28، 38.

قد يُسهم في هذا الاتجاه، قرار مجلس الأمن 2624 (2022م)، الذي أصدره في 28 فبراير المنصرم، وتضمّن إدراج جماعة الحوثي ككيان في قائمة عقوبات اليمن، ووصفها (ليس على سبيل التّصنيف) بـ“إلرهابيّة”، في ظلّ حظر الأسلحة. ومن ناحية أخرى، فإنّ تضمّن هذا القرار تمديد نظام العقوبات المفروضة، بموجب قراراته السابقة، مثل القرار 2216 (2015م)؛ من شأنه إبقاء أطراف مشمولة بالعقوبات، ولها صلة مباشرة بالصراع، خارج أيّ تسوية سياسية قد تطرح قريباً؛ ما يجعل خيار المواجهة العسكرية مع الحوثي قائماً.

مع ذلك، فإنّ هذا الدفع، بكلّ صورته، لن يفضي إلى نصر سريع وحاسم، لقوّة الحكومة الشرعيّة، بعد إخفاق دام سبع سنوات، ولعلّ أسباب ذلك واضحة ومتعدّدة، والأبرز فيها الحسابات الدولية، بما فيها حسابات التحالف، إزاء اليمن والكيانات المتصارعة. ومن زاوية مقابلة، يكفي أن نُلقي نظرة فاحصة على قوّة جماعة الحوثي، وكيف أنّها تبدو متماسكة، قياداً وقراراً، أمام طيف من التشكيلات المسلحة على الطرف الحكومي، وتعارض أجنداتها، إلى الحد الذي دفعها للاقتتال فيما بينها، كما حدث في عدن، خلال أغسطس 2019م، وقد يتكرّر ذلك بين تشكيلات هذا الطيف في تعز أو مأرب أو حضرموت أو المهرة.

خاتمة:

وقفت الورقة على أبعاد مختلفة، وذات ارتباط عسكري وثيق، بقرار واشنطن المحتمل، بشأن "إعادة تصنيف جماعة الحوثي، منظمة إرهابية أجنبية، داخل الولايات المتحدة"، بعد ما ألغت هذا التصنيف إدارة بايدن، في فبراير 2021م.

وعلى فرضية "إعادة التصنيف"، فقد خلصت الورقة إلى أن القرار الأمريكي المحتمل، فضلاً عن قرار مجلس الأمن 2624 (2022م)، الصادر في نهاية فبراير المنصرم، لن يكون لهما تأثيرات جوهرية على القدرات العسكرية لجماعة الحوثي، بما يحمل هذه الجماعة على التسليم والانكسار عسكرياً؛ حيث تعتمد الجماعة لتعظيم قدراتها العسكرية على الموارد الداخلية المتنوعة، المفروضة قسراً على القطاعات التجارية والصناعية، وما توفره طرق ووسائل التسرب المختلفة للأسلحة، والتقنيات العسكرية الحديثة، فضلاً عن الاستغلال الفاعل للاختلالات الأمنية، والتعارضات السياسية الحادة، داخل كيانات وسلطات الحكومة المعترف بها دولياً. أمّا قرار التصنيف الأمريكي المحتمل -إذا ما اتُخذ- إضافة إلى قرار مجلس الأمن 2624 (2022م)، فإنهما يُعسكران الأزمة اليمنية أكثر من أي وقت مضى.



الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
الموقع الإلكتروني: www.mokhacenter.org
البريد الإلكتروني: info@mokhacenter.org

من نحن؟

مؤسسة بحثية مستقلة، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية، والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الرؤية:

المرجع الأهم في الشأن اليمني محليا وخارجيا.

الرسالة:

نسعى لتقديم رؤى وحلول تدعم صُناع القرار وقادة الرأي، حول قضايا اليمن السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، من خلال تنفيذ الدراسات والبحوث ذات المصداقية، والمهنية العالية، عبر فريق متميز من الخبراء والباحثين.

القيم:

المصداقية والمهنية.
التطوير المستمر.
المسؤولية.
التعاون والشراكة.

الأهداف الإستراتيجية:

- 1- التأثير في القرارات والسياسات المتعلقة بالشأن اليمني.
- 2- المساهمة في رفع الوعي السياسي والديمقراطي.
- 3- تعزيز قيم السلام والتعايش المشترك.
- 4- رسم رؤى وتصوّرات لمستقبل اليمن في إطاره الإقليمي والدولي.
- 5- تشجيع ودعم المبادرات البحثية لارتقاء بالعمل البحثي والوعي الإستراتيجي.